آذار 2017

مرصد السياسات الاجتماعية و الاقتصادية

Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

النشرة الإخبارية

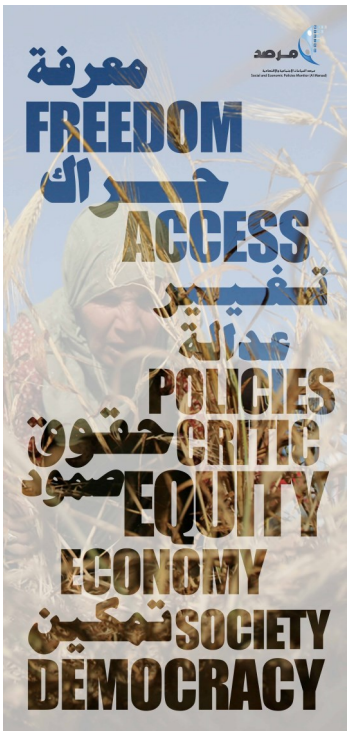

تناولت مجموعة من الناشطين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال العام 2011 والعام الحالي فكرة إنشاء مرصد يستطيع مراقبة مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبناة على المستويات المحلية والإقليمية والعربية، وأثرها المباشر على الفقراء والمجتمع بشكل عام. وكان هناك إدراك للحاجة المتزايدة لإنشاء هذا المرصد الذي يستطيع أن يكون رافداً لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء من خلال إصدار أوراق الموقف، أوراق السياسات، والأوراق النقدية حول خطط التنمية، بالإضافة إلى دراسات التنمية. بحيث يتم تبني هذه المواقف والسياسات والأفكار على مستوى اكبر عدد من المؤسسات، بما يجعل من عملية الضغط والمناصرة أكثر فاعلية وجدوى.

لذا المرصد عبارة عن مجموعة بحثية متخصصة بدراسة وتحليل ونقد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والمنطقة العربية على المستوى الكلي والإجرائي. وتتألف المجموعة من باحثين متخصصين في حقول التنمية وعلم الاجتماع والاقتصاد، وتسعى لدراسة دائمة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتدخلات التنموية على أرضية تحقيق العدالة الاجتماعية.

في هذهِ النشرة

- مؤتمر فلسطين 2030
- مكتب تواصل فلسطين
- النساء والتيغ
- النساء في الحسبة
- ضريبة القيمة المضافة

مؤتمر فلسطين 2030

يطلق الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والاحتلال هو المعيق الأساسي للتنمية

بمشاركة واسعة من الباحثين والاكاديميين وممثلي الحكومة والأمم المتحدة والمؤسسات القاعدية والنسوية والاشخاص ذوي الاعاقة، عقد مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) أمس الاربعاء في جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني / البيرة، مؤتمراً بعنوان "فلسطين 2030.رؤية مستقبلية" وقد جاء هذا المؤتمر ضمن سياق عمل (المرصد) وسعيه لإثارة النقاش حول أهداف التنمية المستدامة والتي أقرتها الأمم المتحدة في قمة تاريخية في أيلول 2015، وإمكانية تطبيق هذه الاهداف في ظل واقع الاحتلال العسكري الاستعماري الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

وتناولت الجلسة الأولى من المؤتمر مشكلة البطالة من خلال كلمة وزير العمل الفلسطيني مأمون أبو شهلا الذي قال: "أن في فلسطين ٤٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل، الدخل الشهري للحكومة ٩٠٠مليون شيكل، المصاريف مليار و مائة و خمسين مليون شيكل، العجز الشهري ٢٥٠ مليون شيكل، هناك من ٧٠ الى ٨٠ مليار دولار في البنوك للفلسطينين خارج فلسطين، لكننا وفي ظل كل هذه الظروف لا يمكن أن نقبل بالاحتلال كأمر واقع"

اضافة الى مداخلة ممثل الامم المتحدة للسكان السيد أندرس ثوماسن بعنوان "فلسطين 2030: التغيير الديمغرافي وفرص التنمية" اضافة الى المستشار الاقتصادي والقانوني د.يوسف عبد الحق والذي تحدث عن أولويات التنمية التحررية وأهداف التنمية المستدامة 2030، وسيناريوهات البطالة حتى العام 2030 والذي تناولها مدير عام المراقبة والسجلات الإدارية في جهاز الاحصاء المركزي السيد مصطفى الخواجا.

بدوره أكد المرصد على أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً وايضا هناك ارتفاع لمعدلات الناس اللذين يخسرون وظائفهم سنوياً، حيث سجلت نسبة البطالة في المجتمع المحلي عام 2016، 28% والمعطيات تشير ايضا ان النسبة ستصل الى 30% مع نهاية عام 2017.

وتحدثت الجلسة الثانية من المؤتمر في موضوع تمويل التنمية حيث تحدث فيها منسق البحوث في معهد ماس السيد رجا الخالدي حول آفاق الاستثمار، والباحث المؤسس في مرصد السياسات فراس جابر عن تمويل التنمية في اطار العدالة الضريبية والذي أكد على أن النظام الضريبي قائم على أسس جبائية ولتحسين إنفاق الدولة، أو لتقليص العجز وغير قائم على أسس اقتصادية واجتماعية.

فيما تحدث مؤسس ومدير مؤسسة بال ثينك السيد عمر شعبان عن واقع قطاع غزة العام، والذي شدد على أن أخطر ما يحدث الان هو سياسة كي الوعي وأن غزة اصبح ينظر لها على أنها عبء على القضية الفلسطينية، وتحدث الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم حول الموازنة العامة وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية مؤكدا على أن جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة تتمحور حول قضية الجباية وتأمين الرواتب.

الجلسة الثالثة تناولت أولويات الاطراف (الحكومة، الأمم المتحدة، المجتمع المدني) في اطار أهداف التنمية المستدامة حيث أكد المستشار السياساتي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي سفيان مشعشع على أنه يوجد محددات تمنع التقدم لخطوة للأمام بسبب وجود بعض العراقيل المتمثلة في عدم السيطرة على منطقة "ج"، ووجود حواجز الاحتلال اضافة الى سيطرة الاحتلال على التجارة الخارجية والحدود.

الجلسة الرابعة والتي تم فيها الاعلان عن اطلاق الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث شدد المتحدثون على ضرورة وجود مثل هذا الائتلاف في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، واعتبر الباحث المؤسس في مرصد السياسات اياد الرياحي أن مبادرة اطلاق الائتلاف جاءت في إطار السعي لإحداث تغيير اقتصادي – اجتماعي حقيقي مبني على القيم والحقوق الأساسية الواردة في المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي انضمت إليها فلسطين وأصبحت ملزمة لها، في ظل غياب واقع عادل للمواطنين وبفعل استمرار الاحتلال الاستعماري في فلسطين.

وأضاف الرياحي أن الاستثناء الواضح للفاعلين الأساسيين ومنظمات المجتمع المدني في صناعة القرار المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال عملية صياغة التشريعات المتعلقة بها هو سبب رئيسي لإطلاق هذا الائتلاف الذي سيتم من خلال هيئة تأسيسية تتولى التعديل على مسودة اللائحة الحالية وإجراء انتخابات للسكرتاريا العامة خلال 4 أشهر من الآن.

وقد خرج المؤتمر بالعديد من التوصيات والتي كان أهمها:

- التسريع في عمل صندوق التشغيل الفلسطيني وزيادة إمكانياته وموارده.
- توفير مشاريع انتاجية صغيرة توفر فرص عمل للشباب والنساء.
- تكثيف الموارد والمخصصات الموجهة للقطاعات الإنتاجية، وبالأخص الزراعة والصناعة.
- دعم التعاونيات والعمل التشاركي، وتحديداً في المناطق الريفية والمهمشة.
- العمل على أولويات المجتمع المدني المتعلقة بتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعديل النظام الضريبي لصبح تصاعدياً، وليساهم في تخفيف العبء على الناس.
- تطوير هيكل الموازنة العامة ليصبح مستجيباً لأولويات التنمية، وتخصيص موارد مالية أكبر للمشاريع التطويرية في المجالات ذات الأولوية المجتمعية.
- إضافة لأهداف التنمية المستدامة هدف خاص بإنهاء الاحتلال، وفضح ممارساته التي تعيق التنمية.
- تصميم حملة إعلامية لتوعية المواطنين حول أهداف التنمية المستدامة، ومساهمتهم في نقاش وتطبيق هذه الأهداف.
- تعزيز الحوار على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفاعلين من خلال آلية عمل دائمة وتشاركية.
- تخصيص تدخلات خاصة بظروف قطاع غزة، على أن يكون الحوار حول الأهداف يعكس واقع قطاع غزة من خلال وجود ممثلين لمختلف الأطراف الفاعلة في القطاع.
- زيادة الاستثمار العام في القطاعات الإنتاجية المهمة والسياحة، وكذلك في القدس.
- اطلاق الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على أن تعمل اللجنة التأسيسية لمدة اربعة شهور لإنجاز اللوائح واجراء الانتخابات الداخلية.

مكتب تواصل فلسطين

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

قام المجلس بإنشاء مكتب تواصل له في فلسطين بحيث يكون مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية مظلة لمكتب تواصل معتمداً للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ويعمل على نقل وتعميم برامج المجلس، وتشجيع العضوية فيه بالإضافة إلى تنفيذ بعض برامج المجلس في فلسطين، المجلس يهدف إلى تدعيم البحث وإنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية في العالم العربي.

من خلال دعم الباحثين ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي، ويساهم المجلس في إنتاج الأبحاث حول العلوم الاجتماعية ونشرها والتأكيد على صدقيتها واستخدامها، وإثراء السجال العام بالتحديات التي تواجه المجتمعات العربية، كما يسعى المجلس إلى تعزيز دور العلوم الاجتماعية في الحياة العامة وإفادة السياسات العامة في المنطقة. استطاع المجلس من خلال برامجه أن يؤسس شبكة واسعة من الباحثين العرب وخصوصا الشباب منهم ونطمح من خلال مكتب التواصل بأن يتم التبادل معهم لإنتاج معرفة أكاديمية يكون باحثي فلسطين في العلوم الاجتماعية جزءً منها.

يسعى مكتب تواصل فلسطين إلى تطوير البحث العلمي في فلسطين وتعميم الفرص البحثية، المؤتمرات وتنفيذ بعض التدريبات البحثية، بحيث يزيد من فرص الباحثين والباحثات من فلسطين في الوصول إلى برامج المجلس.

للمزيد حول المجلس www.theacss.org

وفي هذا الإطار أقام المكتب في كانون أول 2016 في مبنى سعيد خوري للتنمية / جامعة بيرزيت، يوماً دراسياً تحت عنوان "إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية إلى أين ؟" شارك فيه عددٌ من الباحثين والأكاديميين وعمداء كليات العلوم الانسانية في الجامعات والطلبة.

اضافة إلى ذلك عقد مكتب التواصل دورة تدريبية متقدمة في مهارات صياغة وتنفيذ مشاريع بحثية في العلوم الاجتماعية، بمشاركة 18 باحث وباحثة، فيما منع الاحتلال الاسرائيلي 7 مشاركين من قطاع غزة من الالتحاق بالدورة، وقد أشرف على التدريب البروفيسورة سعاد جوزيف، وهي متخصصة في علم الإنسان ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي من جامعة ديفيس، كاليفورنيا.

يشرف على مكتب التواصل لجنة التوجيه الأكاديمية، وهي تضم عدة أكاديميين ومتخصصين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

مكتب تواصل
المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
فلسطين

ACSS
Focal Point
Palestine

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Council for the Social Sciences
Conseil Arabe pour les Sciences Sociales

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

النساء والتبغ

تشكل زراعة التبغ الزراعة الأهم والأقدم في قرية يعبد غرب مدينة جنين، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 16 ألف نسمة، هذه الزراعة لا تحتاج إلى أراضي خصبة ولا مياه كثيرة، وأرض يعبد مناسبة تماماً لهذا النوع من الزراعات، اضافة إلى ذلك يعتبر تبغ يعبد من أجود أنواع التبغ في فلسطين.

حوالي 70% من سكان القرية يعتمدون على زراعة التبغ، وهناك محاولات من الجهات الرسمية لإيقاف زراعة وتصنيع التبغ في البلدة رغم عدم طرح أي بدائل عملية لاستبدال هذه الزراعة، وإذا توقفت هذه الزراعة سينعكس ذلك على نسبة الفقر.

المرأة في "يعبد" جزءً لا يتجزأ من عملية إنتاج التبغ، سابقاً كانت المرأة تعمل في كل مراحل إنتاجه، أما اليوم فيقتصر عملها على "القطف" و "الشك" والتعبئة التي تتم في المنزل، اضافة إلى أعباء المنزل اليومية.

نسبة البطالة في القرية حالياً متدنية جداً، حتى النساء اصبح لديهن دخلاً اقتصادياً، وأصبحن أكثر استقلالية وتبدّل موقعهن من مستهلكات إلى منتجات، كما يساعد هذا الدخل في دعم صمود الأسر بمناحي مختلفة.

تواجه زراعة التبغ في يعبد الكثير من المشاكل والتحديات أهمها جدار الفصل العنصري، ومشكلة الخنازير التي تطلقها "اسرائيل" في الحقول، كذلك سياسة الاستيراد من الخارج بحيث تقلل من نسبة الإقبال على الدخان المنتج في يعبد، كما تحارب الحكومة مستوردين السجائر بمنع إقامة مصنع محلي لإنتاج السجائر المحلية بأسعار مخفضة أو حتى إنتاج صنف محلي بسعر مخفض، وهذا الاقتراح سيجلب إلى خزينة السلطة أموالاً كثيرة، وسيقلل بشكل كبير من بيع السجائر بدون أي رسوم وضرائب.

إن تنظيم زراعة التبغ في يعبد وإقامة بدائل تصنيع محلية سيحقق عدة نتائج إيجابية، أهمها دعم إنتاجية الأسر، وإنتاج أصناف محلية، وتقليل الاستيراد الأجنبي، وتخفيف الكلفة على المستهلك.

النساء في الحسبة

يرافق ارتفاع نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني انتشاراً كبيراً لظاهرة العمل غير المنظم، ومثال ذلك الباعة المتجولون، وفي إطار عمله بهذا السياق أنتج مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية "المرصد" فيديو يوثق عمل النساء في سوق البيرة المركزية "الحسبة."

إن النساء البائعات يعملن ضمن ظروف قاسية وصعبة، من هذا المنطلق هناك حاجة لإيجاد بدائل لحل مشكلة النساء العاملات، اللواتي يضطررن للعمل نظراً لصعوبة أوضاعهن المعيشية والأسرية من جهة، والافتقار إلى نظام حماية اجتماعية يستهدفهن من قبل السلطة الوطنية من جهة ثانية.

إن التعرض للنساء ومنعهن في أحيان كثيرة من العمل، أو فرض غرامات عليهن بحجة الاعتداء على الملكية العامة ليس الحل، بالتالي فلا بد من تخصيص مكان مناسب لهن ليزاولن نشاطهن فيه.

ضريبة القيمة المضافة

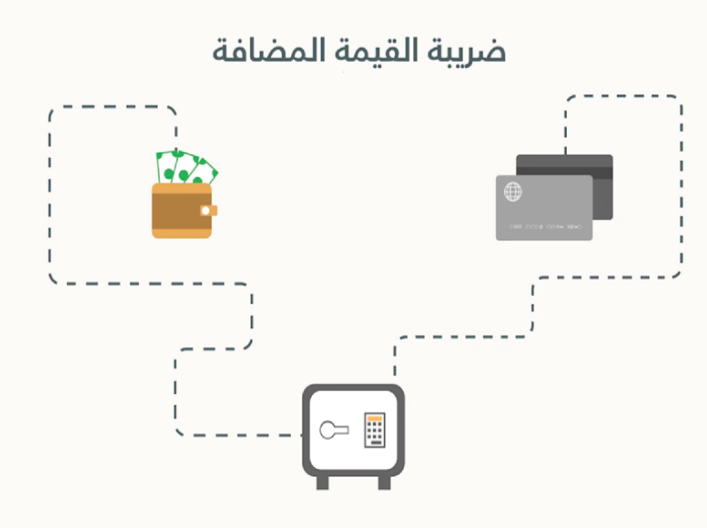

في إطار عمله على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتوجهه نحو التركيز على العدالة الضريبية، أنتج مرصد السياسات فيلماً قصيراً بعنوان "ضريبة القيمة المضافة" حيث أن السياسة الضريبية التي تمارسها السلطة الفلسطينية والتي تفرض عليها من قبل سلطة الاحتلال في إطار اتفاقية باريس تؤثر بشكل كبير على الوضع المعيشي للإنسان الفلسطيني، كما أن لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، وبالمحصلة فإن النظام الضريبي الفلسطيني يتميز بالمحاباة واللامساواة، حيث تتمتع الشركات الكبرى بإعفاءات مريحة، فيما يرزح المواطن العادي تحت ثقل مجموعة كبيرة من الضرائب والجمارك والمكوس.

وتعرّف ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة غير مباشرة، قد يُشار إلى هذه الضريبة في بعض الأحيان كنوع من أنواع ضريبة الاستهلاك، وتفرض في الدول ذات نظام ضريبة القيمة المضافة، على معظم توريدات السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها، في النهاية المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة.